A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
LIMITED

A/C.2/46/L.38
8 November 1991
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

NOV 1 3 1991

الدورة السادسة والاربعون
اللجنة الثانية
البند ٨١ من جدول الاعمال

أزمة الديون الخارجية والتنمية

غانا* : مشروع قرار

أزمة الديون الخارجية والتنمية :
تعزيز التعاون الدولي على إيجاد حل دائم
لمشاكل الديون الخارجية للبلدان النامية

إن الجمعية العامة ،

إذ تؤكد من جديد قراراتها ٢٠٢/٤١ المؤرخ في ٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ ، و ١٩٨/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ، و ١٩٨/٤٣ المؤرخ في ٣٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، و ٢٠٥/٤٤ المؤرخ في ٢٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، و ٢١٤/٤٥ المؤرخ في ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ ،

واذ تؤكد من جديد أيضا الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي ، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية ، الوارد في مرفق قرارها دإ - ٣/١٨ المؤرخ في ١ أيار/مايو ١٩٩٠ ، والاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الإنمائي الرابع ، الواردة في مرفق قرارها ١٩٩/٤٥ المؤرخ في ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ ،

---

* باسم الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، الاعضاء في مجموعة السبعة والسبعين .

وإذ تحيط علما بقرار مجلس التجارة والتنمية رقم ٣٩٦ (د - ٣٨) المؤرخ في ٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١[(١)] ،

وإذ يساورها القلق من أن أزمة الديون ما برحت تشكل أخطر القيود المفروضة على النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية ،

وإذ تلاحظ المقترحات التي تقدمت بها البلدان النامية والمنظمات الإقليمية ، بما فيها منظمة الوحدة الافريقية والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ،

وإذ تلاحظ أنه في الوقت الذي يحرز فيه مبدأ تخفيض الديون وخدمة الديون قبولا ، لم يحظ فعلا بالتخفيضات الضرورية للتنمية والنمو سوى عدد قليل من البلدان المدينة ،

وإذ ترحب بالمقترحات الداعية الى تخفيض و/أو إلغاء الديون الرسمية الثنائية التي تدين بها أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان المنخفضة الدخل لدعم جهودها في سبيل التكيف واستقرار نظمها الاقتصادية ،

وإذ تلاحظ التخفيض الملموس في الديون الذي وافق عليه نادي باريس لمصلحة البلدان المتوسطة الدخل ، وتدرك الحاجة الى إجراء تخفيضات مماثلة في الديون بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل والبلدان الاخرى المتوسطة الدخل ،

وإذ تلاحظ كذلك الجهود التي تبذلها البلدان النامية لوضع وتنفيذ برامجها الخاصة بالاستقرار الاقتصادي والتكيف الهيكلي ، على الرغم من أعباء الديون المتراكمة عليها ، في سبيل إنعاش اقتصادها وإرساء الاساس الثابت لتحقيق نموها وفقا لاستراتيجيات التنمية الوطنية ،

وإذ تلاحظ أيضا الحاجة الى إقامة شبكة للسلامة الاجتماعية من أجل المجموعات الضعيفة الاكثر تضررا بتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي في البلدان المدينة ، وذلك بغية ضمان الاستقرار الاجتماعي والسياسي ،

---

(١) A/46/15 (المجلد الاول) الفصل الثاني ، الفرع ألف .

وبالنظر الى أن المبادرات والتدابير المتخذة مؤخرا بغية الإسهام في حل مشكلة الديون وخدمة الديون هي محدودة في نطاقها ، وينبغي توسيعها كي تشمل جميع البلدان المدينة وجميع فئات الديون ،

وإذ ترحب بالمبادرات الجديدة الإضافية لتدابير تخفيف الديون التي تم التوصل اليها في مؤتمر القمة للدول الصناعية الرئيسية السبع المعقود في لندن في تموز/يوليه ١٩٩١ (٢) ، التي ترمي الى تجاوز أحكام تورنتو بكثير ،

وإذ تشجع التدابير المبتكرة الجريئة المتخذة لإيجاد حل دائم لمشكلة الديون ، مثل التدابير المتخذة بموجب مبادرة هولندا وأحكام ترينيداد وتوباغو ، وكذلك التوصيات الواردة في تقرير الممثل الشخصي للأمين العام عن الديون (٣) ،

وإذ تلاحظ مختلف المقترحات الرامية الى تخفيض الديون التجارية للبلدان النامية عن طريق استخدام الحسميات الكبيرة في الديون ، بما في ذلك المقترحات المتعلقة بإنشاء مرفق دولي للديون ،

وإذ تؤكد الحاجة الى وضع إطار زمني محدد من أجل حل مشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية ، وبالتالي ، من أجل تدفق موارد إنمائية كافية الى تلك البلدان ،

وإذ تلاحظ التنفيذ الأولي لنهج تراكم الحقوق وصيغه المختلفة التي تتناول مشكلة المتأخرات ، فيما يتعلق بالديون المتعددة الأطراف ،

وإذ تسلم بأن زيادة التعاون بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرهما من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف هو محل ترحيب ، ولكن لا ينبغي أن يؤدي الى شروط مزدوجة ،

وإذ تؤكد الحاجة الى معالجة مشكلة الديون للبلدان النامية بنقل سلبي صاف للموارد الى المؤسسات المالية المتعددة الأطراف ،

---

(٢) انظر A/46/309-S/22807 ، المرفق الأول .

(٣) A/45/380 و Corr.1 ، المرفق .

وإذ تدرك الحاجة الملحة الى توصل جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الاطراف الى نتيجة متوازنة ناجحة في سبيل تعزيز جملة أمور ، منها التوصل الى إيجاد حل دائم لمشكلة الديون ،

وإذ تدرك أيضا الحاجة الى بذل المجتمع الدولي جهودا مكثفة لحل أزمة الديون ووقف انتشارها والحيلولة دون تفاقمها ،

١ - تدعو الدول الاعضاء والمؤسسات المالية المتعددة الاطراف الى العمل على التوصل الى حل مبكر لأزمة الديون الخارجية يتجه الى النمو والتنمية ، وتدعوها في هذا المقام الى تكثيف جهودها من أجل تنفيذ قرار الجمعية العامة ٤٥/٢١٤ تنفيذا كاملا ؛

٢ - تعرب عن تقديرها للأمين العام لمواصلة جهوده في سبيل تحقيق حل دائم لمشكلة الديون للبلدان النامية ، وتؤكد في هذا المقام الحاجة الى مواصلة جهوده ؛

٣ - تدرك أن قدرة البلدان المدينة على الدفع تتناقص باستمرار نتيجة لجملة أمور ، منها البيئة الاقتصادية غير المؤاتية ، وتدهور معدلات التبادل التجاري ، وهبوط أسعار السلع ، وتقييد الوصول الى الاسواق ، والممارسات التي تشوه التجارة ؛

٤ - تدرك أيضا أن تخفيف أعباء الديون وخدمة الديون لابد وأن يدعمه تقديم موارد مالية خارجية جديدة كبيرة تحتاجها البلدان المدينة من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية ؛

٥ - تؤكد الحاجة الملحة الى إلغاء أو تخفيض الديون وخدمة الديون المتعلقة بقروض المساعدة الإنمائية الرسمية ، وكذلك الديون الثنائية الرسمية الاخرى وخدمتها ؛

٦ - تؤكد أيضا الحاجة الى اتخاذ إجراءات أكثر استعجالا بشأن الديون التجارية والرسمية التي تدين بها جميع فئات البلدان النامية المدينة عن طريق تحسين الوصول الى المرافق والترتيبات القائمة وتوسيع نطاق استخدامها ، وكذلك عن طريق خطط مبتكرة أخرى ؛

٧ - تشجع مواصلة النظر في تدابير مبتكرة وتوسيع تطبيقها ، مثل مقايضة الديون من أجل حماية الطبيعة ومن أجل استعمال المتبقي من رأس المال في المشاريع الإنمائية ، وذلك كمساهمة في معالجة مشاكل الديون الخارجية للبلدان النامية ؛

٨ - تحث البلدان الدائنة ومؤسسات بريتون وودس والمصارف الخاصة على تقديم الدعم المناسب ، بما في ذلك تمويل جديد ملموس و/أو تخفيض الديون ، الى البلدان المنخفضة الدخل التي ترزح تحت الديون الثقيلة والتي مابرحت تدفع ما يترتب عليها لخدمة الديون وتفي بالتزاماتها الدولية متحملة لتكاليف كبيرة ؛

٩ - تدعو الى اتخاذ تدابير إضافية لمعالجة جميع أنواع الديون الاخرى ، بما فيها الديون المستحقة للمؤسسات المتعددة الاطراف ؛

١٠ - تحث المؤسسات المالية المتعددة الاطراف والبلدان الدائنة على تقديم مساعدة مالية تساهلية كافية لدعم تنفيذ البلدان المدينة برامجها الإصلاحية ، وذلك لتمكين هذه البلدان من الخلاص من كابوس الديون وتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية ؛

١١ - تدعو البلدان الدائنة والمؤسسات المالية المتعددة الاطراف الى مساعدة البلدان المدينة في تعزيز برامجها لشبكة السلامة الاجتماعية عن طريق تعبئة الموارد المالية الدولية بشروط تساهلية ؛

١٢ - تؤكد أن اتباع أية استراتيجية دولية للديون لابد وأن يوافق عليه كلا البلدين ، الدائن والمدين ؛

١٣ - تطلب من الامين العام أن يقدم تقريرا الى الجمعية العامة في دورتها السابعة والاربعين عن تنفيذ هذا القرار .

- - - - -